كانت في تلك الفترة ، وبحسب رأي اكثر من لجنة بحث في هذا الموضوع ، لا تسطيع استيعاب المزيد ، وان أية عملية انتقال للاراضي واخراج مزارعيها كانت تزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين . الا ان صدور القانون ، وما جاء فيه من نصوص ركزت كلها على عملية دفع التعويض لهؤلاء الذين يخرجون من الارض ، قد صار ايضا احد العوامل التي ساعدت في عملية انتقال الاراضي ، نظرا لما كان يعانيه الفلاح من فقر ومصائب ؛ لان التعويض صار يعني للبعض حلا للمشاكل الانية التي يواجهها ، عدا ان القانون لم يكن له التأثير الفعال في الحيلولة دون اجلاء المستأجرين عن الارض وفي حالات كثيرة دون تعويض ، حيث انه لم يكن في فلسطين في تلك الفترة سجلات تحفظ فيها عقود الاراضي الزراعية . وعليه ، كان من الصعب على المستأجر ان يثبت انه امضى في الارض المدد المذكورة في قوانين الحماية ، والتي تعطيه حق التعويض(٧٩) .

الكتاب الابيض ١٩٣٠ وكتاب مكدونالد الى وايزمن (الكتاب الاسود)

صدر هذا الكتاب في تشرين الاول سنة ١٩٣٠ ، في ضوء ما جاء في تقرير لجنة شو ، وكذلك بناء على مقترحات جون هوب سمبسون الذي طالب بتبيان خطة بريطانيا السياسية في فلسطين . وقد تعرض الكتاب الابيض لثلاثة أمور ، هي . **الأمن** ، حيث تؤكد الحكومة عزمها على انها لن تحيد عن القيام بالتزاماتها تحت طائلة الضغط والتهديد بالقوة ، وتصميم الحكومة ايضا على توطيد النظام وقمع الفوضى والاضطراب ؛ **التطورات الدستورية** ، حيث رفضت المقترحات المتعلقة بالدستور في حالة ان كون هذه المقترحات تتنافى مع بنود صك الانتداب ، أو الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان . اما **التطورات الاقتصادية والاجتماعية** ، واهم ما تشمله هو الاراضي وقضية المهاجرة ، فقد اقتبست الحكومة في كتابها بعض ما جاء في تقرير سمبسون من فقرات حول هذه المسائل ، مؤكدة ، بكل حزم ، انه لا يوجد في فلسطين ، في تلك الفترة ، اية اراض متوفرة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، اذا استثنيت الاراضي التي تملكها الوكالة اليهودية . وكتابها يتطرق الى موضوع الاراضي التي تملكها الحكومة ؛ اذ يعلن ان هذه الاراضي ليست مما يعتد به ، فضلا عن ان ملكيتها مختلف عليها ، وليس في المستطاع وضعها تحت تصرف اليهود لاسكانهم فيها ، نظرا لوجودها بين ايدي العرب . وترى الحكومة كذلك انه اذا كان واجبها ان تشجع استقرار اليهود في الاراضي ، فمن واجباتها ايضا عدم الحاق الضرر بالسكان العرب نتيجة هذا الاستقرار ، وذلك بناء على صك الانتداب . وتستدرك الحكومة فتشير الى انه يمكن مراعاة ذلك ، باجراء التحسينات الفعلية في الاساليب الزراعية المتبعة من اجل تأمين الاستفادة بشكل افضل من الارض . ويشير كتابها الى ضرورة تحسين الري ، والنظر في مسألة حماية المزارعين المستأجرين للارض لضمان عدم اخراجهم منها .

وعند التعرض للهجرة ، شددت الحكومة على منع التهريب على الحدود ، وتشديد المراقبة على المهاجرين وابعاد من يحاول التلاعب بالقوانين ، وانها ، اذا استدعت الضرورة ستعمد الى تخفيف الهجرة او منعها ريثما يتسنى للعاطلين عن العمل ايجاد عمل لهم(٨٠) ، خصوصا ان التقارير اظهرت البينات الكافية التي تثبت مقدار العلاقة بين الهجرة ومشكلة البطالة ، وما ينتج عن هذه البطالة من آثار بين السكان العرب والحيلولة دون